

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٩٣**

الثلاثاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

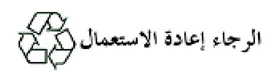
الرئيس:	السيدة رايس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد يودا
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد جبريل
	الصين	السيد ليو تسن من
	فرنسا	السيد جويانديه
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار



09-53139 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): باسم المجلس، أود أن أرحب في قاعة المجلس بوجود وزير الخارجية والتعاون الإقليمي في بوركينا فاسو، معالي السيد بيدوما ألان يودا، ووزير الدولة للتعاون والفرانكفونية في فرنسا، معالي السيد ألان جوياندي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

"يكرّر مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل لعملية واغادوغو السياسية والإطار الزمني للانتخابات، الذي أقرته جميع الأطراف السياسية الفاعلة الإيفوارية الرئيسية، والذي قد يفضي إلى إجراء الجولة الأولى لانتخابات رئاسية حرة ونزيهة ومفتوحة وشفافة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويثني على الميسّر، رئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري، على جهوده المتواصلة لدعم عملية السلام في كوت ديفوار.

"ويكرر مجلس الأمن كذلك تأكيد تصميمه على تقديم دعمه الكامل لإجراء عملية انتخابية موثوق بها، ويشدد على أهمية المشاركة الشاملة للمجتمع المدني الإيفواري. ويؤكد أنه قام في قراره ١٨٨٠ (٢٠٠٩)، تحقيقا لهذه الغاية، بتعديل ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والإبقاء على قوام قواتها. ويشدد كذلك على أنه أعرب في هذا القرار عن اعتزامه الإذن للأمين العام بإعادة نشر القوات، حسب الحاجة، بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء تأخر نشر قائمة الناخبين المؤقتة، ويؤكد أن المزيد من التأخير في نشر قائمة الناخبين قد يهدد إمكانية إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة ومفتوحة وشفافة ضمن الإطار الزمني المحدد لها.

"ويؤكد مجلس الأمن مجددا أن الأطراف السياسية الفاعلة الإيفوارية ملزمة باحترام الإطار الزمني للانتخابات. ويحث جميع الأطراف الفاعلة الإيفوارية على الامتثال لالتزاماتها امتثالا كاملا، لكي يتسنى نشر قائمة الناخبين في أقرب وقت ممكن في إطار عملية شفافة وشاملة. ويذكر بأن الممثل الخاص للأمين العام سيصدق صراحة على قائمة الناخبين.

"وسيستعرض مجلس الأمن الحالة بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويعرب عن اعتزامه التصدي على النحو المناسب، وبما يتماشى مع القرار ١٨٨٠ (٢٠٠٩) للذين سيعرقلون التقدم في العملية الانتخابية.

"ويعرب مجلس الأمن كذلك عن اعتزامه الشروع في دراسة الاتجاه الذي ستتخذه مستقبلا عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وذلك من خلال القيام، بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، باستعراض ولايتها والنقاط المرجعية لإمكانية الخفض التدريجي للعملية، لا سيما على ضوء التقدم المحرز في العملية الانتخابية".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2009/25.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد يودا (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): ترحب بوركينا فاسو بالاهتمام المستمر الذي يبديه المجتمع الدولي بعملية السلام في كوت ديفوار. ونود أن نعرب عن التشجيع والامتنان لمختلف الشركاء، ولا سيما الأمم المتحدة على دورها المتميز في تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي والاتفاقات التكميلية.

ونعتقد أن المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في كوت ديفوار اليوم مدعاة للتفاؤل فيما يخص التوصل إلى حل نهائي للأزمة. إن التنفيذ السلس لعملية تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، التي اكتملت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، والأعمال الجارية في السجل الانتخابي بغية النشر المقبل للقائمة الانتخابية المؤقتة وأجواء ما قبل الحملة الانتخابية السائدة الآن في البلد كلها دلالات على عودة السلام. والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن الاجتماع الخامس للإطار الاستشاري الدائم، وعن الاجتماع السابع للجنة التقييم والرصد، اللذين عقدا في واغادوغو يومي ١٨ أيار/مايو و ٩ آب أغسطس ٢٠٠٩، على الترتيب، وفرت قوة دفع لتنفيذ الاتفاق السياسي.

وأُحرز تقدم كبير في مجالات عديدة بفضل الإرادة السياسية لأصحاب المصلحة السياسية في كوت ديفوار. وتتواصل الجهود لتنفيذ التدابير المختلفة المنصوص عليها في اتفاق واغادوغو السياسي والاتفاقات التكميلية.

وما زال التحدي الرئيسي لعملية السلام يتمثل في التمسك بكامل الإطار الزمني لإجراء الجولة الأولى من الإنتخابات الرئاسية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، على النحو الذي أقره القادة السياسيون الإيفواريون. ومع ذلك، فالنشر المقبل لقائمة الناخبين المؤقتة يوضح أنه ما زال هناك فسحة للأمل. ويظل الهدف الأساسي اليوم هو عقد انتخابات موثوقة وحرة وشفافة وديمقراطية ولا نزاع فيها لكي يتسنى لكوت ديفوار الخروج نهائيا من الأزمة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان التركيز على المهام الأساسية التي تنشأ في الفترة التي تسبق الانتخابات.

في ذلك الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لكيفية معالجة التراعات المحتملة فيما يتعلق بقائمة الناخبين المؤقتة. ومن المحتم أيضا تزويد مركز القيادة المتكاملة بالوسائل الضرورية لتنفيذ البرنامج الشامل لأمن الانتخابات.

أما بخصوص التصديق على العملية الانتخابية، فإننا نرحب بالتزام الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار بالاستمرار في ممارسة كامل الولاية المخولة له من مجلس الأمن. ونؤكد له استعداد العاملين في التيسير للسعي إلى إقامة علاقات تعاون جيدة معه من أجل ضمان إجراء انتخابات حرة ومفتوحة وشفافة وديمقراطية. ومع ذلك، فإن حل المسائل العسكرية المعلقة وضمان إعادة إنشاء إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد وتأمين الدعم المالي لإجراء الانتخابات وجهود التسريح هي أمور بالغة الأهمية لنجاح الانتخابات.

النتائج التي تحققت حتى الآن في تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي مشجعة للغاية. ومع ذلك، ما زال هناك العديد من التحديات المعقدة التي يتعين التغلب عليها من أجل تحقيق الهدف النهائي. ولكنها ليست مستعصية على الحل طلما تتوفر الإرادة السياسة للعمل من أجل السلام لدى أصحاب المصلحة السياسية الأيفورية. ولذلك، نحن مقتنعون بأن إجراء الانتخابات في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ما زال ممكنا.

ومثلت الزيارة الرسمية الأخيرة إلى كوت ديفوار التي قام بها الرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، وميسر الحوار بين الأيفواريين فرصة للإحاطة علما بتصميم الجهات السياسية الفاعلة الإيفوارية على إجراء الانتخابات في الموعد المقرر. وفي ذلك الصدد، يتوقع الميسر عقد اجتماع الإطار الاستشاري الدائم في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام من أجل توفير زخم حاسم للعملية الانتخابية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر امتنان الميسر للمجتمع الدولي بأسره على دعمه لعملية السلام.

إن الالتزام بالإطار الزمني الانتخابي ككل يتطلب حشد جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل الاضطلاع بالمهام المنصوص عليها في الإطار الزمني للانتخابات وضمن المهل المحددة. وتدعو بوركينا فاسو المجتمع الدولي، وبصفة خاصة مجلس الأمن، إلى مواصلة جهوده وتقديم الدعم لعملية إنهاء الأزمة حتى نهايتها. ونحن مستعدون لضم جهودنا إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة الأيفواريين لكي ننجح معا في إعادة السلام إلى كوت ديفوار.

في الختام، أود أن أشكر وفد فرنسا على إعداد البيان الرئاسي الذي تؤيده بوركينا فاسو تأييدا تاما.

السيد جويونديه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): قبل أن أتناول الحالة في كوت ديفوار، أود أن أشاطر مجلس الأمن سخط فرنسا في أعقاب الأحداث التي وقعت في كوناكري حيث أطلق أفراد من الجيش النار على حشد مُسالم مما أسفر عن مقتل وإصابة العشرات من الأشخاص. إن الوضع في ذلك البلد مقلق بوجه خاص.

أما بخصوص الوضع في كوت ديفوار، فأود أولا أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة على المستوى الوزاري. كما أود أن أشكر وزير خارجية بوركينا فاسو على بيانه وعلى ما يبذله من جهود حاسمة مع الرئيس كومباوري لتسهيل عملية السلام في ذلك البلد. وستكون الفترة المقبلة فترة حاسمة للإجراء السليم للانتخابات الرئاسية — التي أقر موعدها، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الإيفواريون أنفسهم.

ويتطلع الشعب الإيفواري والمجتمع الدولي برمته إلى إجراء تلك الانتخابات، كما شدد على ذلك القرار ١٨٨٠ (٢٠٠٩) الذي اتخذ في ٣٠ تموز/يوليه. والبيان الذي قرأه الرئيس من فوره، إلى جانب جلسة اليوم نفسها، يتيح لنا فرصة للتذكير بالأهمية التي نوليها جميعا لإجراء الانتخابات بأكثر طريقة ديمقراطية أمينة ممكنة. كما أن هذه فرصة للتأكيد لكوت ديفوار على اهتمام المجتمع الدولي بأسره، وفرنسا على وجه الخصوص، ودعمه وحشده لتحقيق تلك الغاية.

والتقدم الذي أحرز يبعث على التفاؤل فيما يتعلق برغبة الأطراف الإيفوارية في طي صفحة الأزمة من خلال التحضير لإجراء الانتخابات. وأرى على الأقل ثلاثة أسباب لذلك التفاؤل. أولا، انتهت عمليات تسجيل الناخبين في ٣٠ حزيران/يونيه، في حين أن عملية تحديد هوية الناخبين لا تزال جارية.

ثانيا، بدأت فترة تقديم الترشيحات إلى اللجنة الانتخابية المستقلة في ٢٦ آب/أغسطس. والعديد من الترشيحات قدمت بالفعل. وفي أعقاب الزيارة التي قمت بها على أرض الواقع، أود أن أؤكد على أن هناك فعلا جوا من الحملات الانتخابية يسود البلد.

وأخيرا، ينبغي الإشادة ببيانات الأطراف السياسية والتقنية المختلفة التي أبدت التزامها بالانتخابات وتصميمها على إجرائها. وأشير إلى أن الرئيس غباغبو أبلغ الجمعية

العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر بأن العملية دخلت مرحلة لا رجعة فيها.

والآن لا بد أن تقود الالتزامات التي قطعتها الأطراف الإيفوارية المختلفة إلى تحقيق تقدم حاسم وجديد في العملية الانتخابية على أرض الواقع وفي إطار الجدول الزمني المحدد. وسيشمل ذلك أولا وقبل كل شيء، نشر القائمة الانتخابية المؤقتة، الذي كان مقررا أصلا في ٢٩ آب/أغسطس لكنه تأجل بالفعل مرتين، أولا حتى منتصف أيلول/سبتمبر ثم حتى أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وينص المرسوم الصادر في ٢٥ آب/أغسطس على إمكانية نشر القائمتين الانتخابيتين المؤقتة والنهائية بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ومنتصف تشرين الثاني/نوفمبر، على الترتيب.

إن التأخير في نشر القائمة المؤقتة لن يكون مشكلة في حد ذاته إذا كانت جودة القائمة ستمكننا من توفير الوقت في المراحل اللاحقة. لكن التأخير مقلق، لأنه يمثل عائقا أمام الجدول الزمني الانتخابي وعامل مخاطرة بالنسبة للعملية بأسرها. ولا بد من عدم إبطاء العملية الانتخابية، وإنما دفعها قدما بقوة وباحترام كامل للإجراءات. ولذلك أناشد كل الأطراف الفاعلة الفنية والسياسية ألا تألو جهدا في نشر قائمة انتخابية تتسم بمصداقية وجودة عالية بأسرع ما يمكن، وبالطبع، بدون اتخاذ إجراءات مختصرة قد تشوه نزاهة الانتخابات. فوضع قائمة انتخابية يقبلها الجميع أمر أساسي لنجاح الانتخابات.

وعلاوة على ذلك، فإن توفير الأمن للانتخابات أمر بالغ الأهمية للنجاح في إجراء اقتراع حر وشفاف وديمقراطي. ورغم إحراز تقدم في الآونة الأخيرة وبدء أول نشر لوحدات مختلطة تعمل تحت قيادة موحدة، فمن المهم أن تجد الأطراف الإيفوارية حلولا ملموسة وتحرز مزيدا من التقدم بشأن هذه المسألة بحلول ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

والانتخابات الرئاسية تشكل حقا أولوية أولى، رغم أنه يجب ألا تغيب عن أبصارنا الأهداف الرئيسية الطويلة الأجل، وهي الاستعادة الفعالة لسلطة الدولة وإعادة نشر الإدارة في جميع أنحاء أراضي كوت ديفوار.

إن الإيفواريين ليسوا وحدهم في جهودهم. فبإمكانهم أن يعتمدوا على دعم المجتمع الدولي - بما فيه بالطبع، فرنسا - والأمانة العامة، وفي أبيدجان، الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، السيد شوي، الذي نؤكد له من جديد على امتناننا ودعمنا. ودوره في التصديق على العملية الانتخابية دور بالغ الأهمية لضمان نزاهة الانتخابات. وأشير إلى أن مجلس الأمن نص على التصديق الصريح للسيد شوي على القائمة الانتخابية. وتوفر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في ظل قيادته، تعزيز الأمن والمساعدة اللوجستية للسلطات الإيفوارية مع اقتراب موعد الانتخابات.

كما تؤكد فرنسا من جديد على دعمها للميسر، الرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، ودوره أساسي في تشجيع الأطراف الإيفوارية على تجاوز العقبات القائمة. كما أكدت زيارة الرئيس كومباوري الأخيرة من جديد على أواصر الصداقة بين البلدين، التي نرحب بها، وعلى الاتفاق الواسع في الآراء في ما يتعلق بالحاجة إلى إحراز تقدم في التحضير للانتخابات. وتظل فرنسا، كما هي دائما، واقفة بثبات إلى جانب كوت ديفوار خلال هذه المرحلة الرئيسية في مستقبل البلد. وإجراء انتخابات لا يمكن التشكيك فيها في أقرب وقت ممكن شرط أساسي لتجاوز الأزمة واستعادة السلام والاستقرار الدائمين في البلد وفي جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

إن العقبات اللوجستية والفنية عديدة. وذلك ليس مفاجأة، في ظل سنوات كثيرة من الأزمة. غير أن تلك العقبات لن يتم التغلب عليها إلا من خلال التصميم

السياسي للأطراف الإيفوارية ذاتها. والأمم المتحدة ملتزمة التزاما راسخا تجاه كوت ديفوار، لكن مجلس الأمن لا يمكنه أن يدعم إلى أجل غير مسمى العملية الرامية إلى إنهاء الأزمة إلا إذا تم إجراء الانتخابات والإبقاء على ما يزيد على ٨ آلاف موظف عسكري ومدني. ولذلك فإن الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩ ستكون اختبارا حقيقيا للمصداقية في نظر مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره. وأشدد في ذلك الصدد على أن كوت ديفوار تملك القدرة على مواجهة هذه التحديات وطي صفحة مؤلمة للغاية من تاريخها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.